



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)

An Analytical Study of Corruption Perceptions Indexes in the Public Sector –the Case of Algeria (2012-2018)

د. ضويحي حمزة*¹ ، د. بوكريدي عبد القادر²

¹المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت - الجزائر
²المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت - الجزائر

Key words:

Corruption,
Corruption Perceptions
Indexes,
Public sector.

Abstract

This study examines Corruption Perceptions indexes in the public sector of Transparency International by addressing the indexes that evaluate the countries of the world and Algeria as well as the bases on which to rely on the process of measurement and evaluation, by addressing the six indexes out of the 13 indexes in which Algeria evaluates in all areas of governance and business environment in the public sector.

The study concluded that despite the establishment of anti-corruption bodies and the ratification of a set of laws that deal with the fight against corruption and prevention, however, the spread of corruption and the lack of a culture of transparency, integrity and values of accountability and accountability in the institutions and bodies of the public sector have become a cause for concern, this is explained by the continuing decline of Algeria's ranking in the Corruption Perceptions Index reports in recent years.

ملخص

تطرق هذا البحث إلى محاولة تشخيص أهم مظاهر الفساد في القطاع العام بالإضافة إلى دراسة مؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام لمنظمة الشفافية الدولية وذلك بالتطرق إلى منهجية المؤشرات الفرعية والأسس التي تعتمد عليها في عملية القياس والتقييم، من خلال تحليل المؤشرات الستة التي تقيم بها الجزائر في مجال الحوكمة وبيئة الأعمال في القطاع العام، ولقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من استحداث هيئات لمكافحة الفساد والمصادقة على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعنى بمكافحة الفساد والوقاية منه، إلا أن ظاهرة انتشار الفساد وغياب ثقافة الشفافية والنزاهة وقيم المساءلة والمحاسبة في مؤسسات وهيئات القطاع العام أصبحت تدعو للقلق وهذا ما يفسر التراجع المستمر لترتيب الجزائر في التقارير الدولية والإقليمية لمؤشرات الفساد في السنوات الأخيرة.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019-09-20

المراجعة: 2020-02-23

القبول: 2020-03-04

الكلمات المفتاحية:

الفساد،
مؤشرات مدركات
الفساد،
القطاع العام.

1- مقدمة

الخلل التي تجعل الجزائر في موقع متأخر لإيجاد حلول علمية وواقعية لأعراض الفساد باعتباره المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناهيك عن تأثيره بشكل مباشر على العدالة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحديد مفهوم الفساد وأشكاله وأنواعه في القطاع العام؛
 - محاولة تشخيص واقع الفساد في القطاع العام وأهم مظاهره؛
 - وضع الجزائر وفق مؤشرات مدركات الفساد وتحليل كل مؤشر لوحده لمعرفة المقياس الذي يعتمد عليه، وطبيعة الأسئلة المتعلقة بكل نوع من الفساد المستهدف.
- المنهج المستخدم:** تحقيقاً لأهداف البحث إعتدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الفساد وأشكاله ومظاهره في القطاع العام، كما إعتدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة وتحليل مؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام .

العرض: من أجل الإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة محاور أساسية تتمثل في:

- الإطار المفاهيمي للفساد؛
- مؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام (CPI)؛
- دراسة واقع الفساد على المستوى الدولي والوطني؛
- تحليل مؤشرات مدركات الفساد الخاصة بالجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للفساد

"إن تحديد مفهوم واضح ومحدد للفساد مسألة صعبة للغاية خاصة في ظل تشعب أشكاله وصوره وتعدد عوامله وأسبابه"⁽¹⁾، حيث نجد أن كل منظمة لها تعريف ووجهة نظر خاصة حول الفساد؛ إذ يعتبر مفهوم الفساد مفهوم مركب ينطوي على أكثر من بعد، "كما أن تعريف الفساد في كثير من الدول يواجه مشكلات سياسية وهذا ما دفع مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، إلى عدم تعريف مصطلح الفساد وإكتفائه بإقتراح قائمة للأصناف والأشكال الذي يندرج تحتها مسمى الفساد"⁽²⁾

1.1.1.1. تعريف الفساد: تطرقت الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية إلى تعريف هذه الظاهرة ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للفساد ما يلي:

1.1.1.1.1. تعريف صندوق النقد الدولي: الفساد هو "علاقة الأيدي الطويلة والخفية التي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونياً لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لهم علاقة بالآخرين"⁽³⁾

تعتبر ظاهرة الفساد من أهم التحديات التي تواجهها الدول والشعوب، باعتبارها ظاهرة عالمية سريعة الانتشار، نظراً لتعدد الجهات المتورطة فيها وهي ذات جذور عميقة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، حيث تختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر إلا أن أكثرها شيوعاً في المجتمعات النامية لما تتسم به من خصائص معينة أكثر من غيرها كضعف المؤسسات الرقابية وآليات المساءلة والشفافية ونحو ذلك؛ كما تتعدد صور الفساد وتختلف من بلد لآخر.

ونظراً للدور الذي يلعبه القطاع العام في تحقيق الشؤون الاقتصادية والسياسية والتنمية للدول، وفي إطار السعي لتحقيق الحوكمة الرشيدة أولت العديد من الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع من أجل تحسين أدائه وفاعليته، وذلك من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة وإتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب لمكافحة الفساد بمختلف أشكاله وصوره في العديد من دول العالم.

والجزائر من الدول النامية عرفت في السنوات الأخيرة استفحال ظاهرة الفساد في القطاع العام، بصورة بدأت تخرج عن السيطرة وهذا ما تؤكد التقارير السنوية للمنظمات الدولية والإقليمية، حيث أضحت الجزائر تعاني هبوطاً واضحاً في تصنيفات المنظمات الدولية على كافة المجالات، ومن ضمن هذه المجالات مؤشرات منظمة الشفافية الدولية التي تعنى بقياس مستويات الفساد في القطاع العام، حيث صنفت الجزائر من بين الدول الأكثر فساداً، بالرغم من الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال وذلك بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، وإستحداث هيئات متخصصة لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى المصادقة على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعنى بمكافحة الفساد والوقاية منه.

وعليه إنطلاقاً مما سبق وفي ظل الجهود التي تبذلها الجزائر على المستوى المحلي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل مظاهر الفساد في القطاع العام؟ وما هو موقع الجزائر من مؤشرات مدركات الفساد؟.

أهمية البحث: تكمل أهمية البحث في دراسة منهجية مؤشرات منظمة الشفافية الدولية من خلال التطرق إلى المؤشرات التي تُقيم بها الجزائر، حيث لا يخفى الأثر والدلالة الكبيران لهذه المؤشرات دولياً وإقليمياً ومحلياً، وما لها من تأثير على سمعة البلد داخلياً وخارجياً خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومختلف رؤوس الأموال، كما تكمل أهمية البحث في إعطاء تصور كامل لهذه المؤشرات والأسس التي تعتمد عليها عملية القياس والتصنيف بالإضافة إلى دراسة حالة الجزائر ضمن هذه المؤشرات، ومحاولة تشخيص مواضع

الاستفادة من النفقات العامة للمصلحة الشخصية.

2.1.2.1.1. الفساد الصغير (العادي): إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين في المستويات الدنيا والمتوسطة للإدارة في تعاملاتها اليومية مع المواطنين الذين غالباً ما يريدون الحصول على السلع والخدمات الأساسية في أماكن مثل المستشفيات والمدارس وأقسام الشرطة وغيرها من الوكالات .

2.2.1. أشكال الفساد من حيث مجالاته: يمكن تصنيف الفساد وفق المجال الذي يحدث فيه إلى (9) :

1.2.2.1. الفساد الإداري: يعرف على أنه استغلال الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع شخصية، كما قد يكون حالة من اللامبالاة والإهمال والمحسوبية، وكذلك تعطيل مصالح الغير والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف، كما يعني سوء التسيير والإدارة بشكل عام على مستوى الدولة.

2.2.2.1. الفساد السياسي: يعرف على أنه الفساد الذي يضرب سياسة الدولة في الصميم ويمس كيانها في العمق، كتزوير الانتخابات وشراء ذمم الناخبين ومركزية الإدارة والبيروقراطية، وكذا ضعف أداء السلطات وتواطؤها مع أعمال غير قانونية...، فهذا النوع من الفساد مرتبط بالسلطة الحاكمة استناداً إلى سلطتها التقديرية سواء تعلق الأمر بمنافع مادية أو رمزية.

3.2.2.1. الفساد الاقتصادي والمالي: يرتبط بالأوضاع والأنشطة الاقتصادية، مثل التلاعب بالمال العام، تبييض الأموال وتهريب السلع وقد يرتبط بالفئات الصغيرة في المجتمع نتيجة الفقر والحرمان، بالإضافة إلى اختلاس كبار الموظفين للأموال والموارد العامة للدولة ومؤسساتها، إضافة إلى هذه الأنواع هناك الفساد الاجتماعي والثقافي.

3.1. مظاهر الفساد في القطاع العام : إن مظاهر الفساد متعددة ومتداخلة وغالباً ما نجد انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى؛ إذ هناك أنماط متعددة ومتنوعة للفساد تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها، ورغم تعدد وتنوع هذه الأشكال إلا أنها تتداخل فيما بينها ومن هذه المظاهر ما يلي (10) :

1.3.1. الرشوة : تعرف بأنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين ، له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه أو الإخلال بمقتضيات واجباته الوظيفية .

2.3.1. التزوير: وهو تحسين الشيء ووضعه بخلاف صفته فهو تمويه بالباطل بما يوهم أنه حق.

3.3.1. الاختلاس : وهو عبث الموظف العام بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية.

2.1.1. تعرف منظمة الشفافية الدولية: عرفت المنظمة الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة في القطاع العام (4).

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على سبب الفساد في السلطات العامة وإساءة استخدامها، ويربط بين الفساد وأنشطة الدولة وتدخلها في السوق ووجود القطاع العام، بمعنى أن هذا التعريف يستبعد إمكانية الفساد في القطاع الخاص، ويركز بصفة مطلقة على الفساد في القطاع العام، ويتفق هذا التعريف مع معتقدات جاري بيكر (Gary Becker) الفائز بجائزة نوبل الذي يقول: "إذا أُلغينا الدولة فقد أُلغينا الفساد" (5).

3.1.1. تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 : لم تتطرق اتفاقية الأمم المتحدة إلى تعريف الفساد، بل إنصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يُترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع وهي على وجه الخصوص (6) :

- رشوة الموظفين العموميين المحليين والأجانب وموظفي المؤسسات الدولية والإقليمية؛

- اختلاس الممتلكات وتبديدها من طرف الموظفين العموميين؛
- المتاجرة بالنقود والإثراء غير المشروع؛

- اختلاس الممتلكات والرشوة في القطاع الخاص؛

- غسل العوائد المتأتية من الأعمال الإجرامية؛

- إعاقة سير العدالة؛

2.1. أشكال الفساد في القطاع العام : إن عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد من العضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، ولعله راجع في مقدمة ذلك إلى وجود صور وأنواع مختلفة ومتنوعة للفساد؛ هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد ، إضافة إلى أن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار، كما يلاحظ أن هذه الأنواع والمظاهر متداخلة ومتشابكة فيما بينها، بحيث يصعب التفرقة بين نوع وآخر في كثير من المجالات، والتقسيمات التي نحن بصدد عرضها إجتهد الكتاب والباحثين لوضعها وفقاً لمعيار محدد، وهي تقسيمات نظرية يصعب وضع الحد الفاصل بينها (7)، وعليه يمكن تصنيف أشكال الفساد إلى عدة مجالات كما يلي:

1.2.1. أشكال الفساد من حيث المستوى: تفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد من حيث المستوى أو النطاق كما يلي (8) :

1.2.1.1. الفساد الكبير (الشامل): هو كل الأفعال المرتكبة في المستويات العليا للحكومة والتي تخل بالسياسات أو التسيير المركزي للدولة، مما يُمكن الأطراف الفاعلة في السلطة من

مع أن هناك أشخاصاً أحق منهم بحكم الكفاءة والخبرة والأقدمية.

16.3.1. استغلال الموظفين للسلطة و النفوذ: لتحقيق أغراض شخصية لهم أو لأقربائهم خلافاً لما يتفق مع المصلحة العامة.

4.1. العوامل المؤثرة على انتشار الفساد في القطاع العام : الفساد ظاهرة متشعبة، تتداخل فيها جملة من العوامل والأسباب المؤدية لها، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة والتي تشكل في مجملها ما يُعرف بـ "بيئة الفساد" (11)؛ وبشكل عام يمكننا إجمال أهم أسباب انتشار الفساد فيما يلي:

1.4.1. العوامل السياسية : تعتبر العوامل السياسية من أكثر العوامل دعماً للفساد في الدول النامية، فهيمنة السياسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هو السبب الرئيسي في انتشار حالات الفساد، وتتمثل ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في إنعدام الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام بالإضافة إلى اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة؛ تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة وغياب الديمقراطية الحقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وأجهزة الرقابة الحاسمة وعدم وجود مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي (12).

2.4.1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية : من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على انتشار الفساد ما يلي (13) :

- المستوى الاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء والمتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وعدم ارتباطها بالأسعار كل هذه الأمور تؤدي دوراً مهماً في انتشار الفساد ؛

- المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى لسيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها، حيث أن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة إن لم تكن جميعها تكون في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلباً على القرار السيادي للدولة المتلقية للمساعدة، مما يعزز انتشار الفساد ؛

- ارتفاع معدل البطالة يساهم في انتشار ظاهرة الفساد؛

- التغيرات المتلاحقة للنظم الاقتصادية التي تؤدي إلى الكثير من التعديلات والتغيرات في أدوار الإدارة العامة وهيكلها التنظيمية الشيء الذي يقلل في المدى الطويل من كفاءة الإدارة ويعزز الفساد؛

- التغييرات غير الواضحة الأهداف على مستوى القيادات يجعل الكثير من الأجهزة لا تعمل وفق خطط محددة أو

4.3.1. الاستيلاء على المال العام : وذلك إما بحيازته أو الانتفاع به أياً كانت قيمته وسواء كانت هذه القيمة مادية أو معنوية وسواء استولى عليه الموظف بنفسه أو سهل الاستيلاء عليه من غيره .

5.3.1. تهديد المال العام: من خلال إضاعته وهو من باب خيانة الأمانة لأن ذلك مال الأمة ولا يجوز إسرافه والتلاعب به.

6.3.1. الترويج من أعمال الوظيفة : وهو من أسوء جرائم الاستغلال الوظيفي ويقصد به استغلال الوظيفة للحصول على ربح أو فائدة وقد يلجأ الموظف إلى ذلك حتى لا يقع تحت طائلة النصوص المجرمة للرشوة .

7.3.1. قبول الموظفين الهدايا والإكراميات من أرباب المصالح : وهي من أشكال الفساد الشائعة وتهدف إلى استمالة الموظف وإضعافه على الحق؛ إذ أنها لن تقدم إليه لو لم يكن في هذه الوظيفة.

8.3.1. الغش و التدليس: وهو بالنسبة للموظفين عدم بيان الإجراءات وتوضيحها للمراجعين أو العاملين في المنظمة كإستلام المعاملات وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها .

9.3.1. الوساطة: كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص .

10.3.1. الابتزاز : وهو صورة أخرى من صور الفساد كأن يقوم المسؤول بتكليف بعض الموظفين الذين يعملون معه وتحت إمرته بقضاء حوائجه الخاصة وخدمة أغراضه .

11.3.1. إفشاء المعلومات السرية : وهي ضرب من ضروب الفساد ويقصد بها عدم المحافظة على الأسرار والمعلومات والوثائق التي هي تحت يده بحكم منصبه ووظيفته .

12.3.1. شراء الأصوات والنفوذ السياسي : تنتشر هذه الظاهرة في الدول التي تدعي الديمقراطية؛ من خلال قبول السياسيين أخذ تبرعات غير قانونية لحملاتهم الانتخابية ومن ثم يستخدمها لشراء ذمم ناخبيهم على أسس فردية .

13.3.1. التقصير و الإساءة المتعمدة للإدارة: في العادة يصدر هذا السلوك من الموظفين لكي يعبروا عن عدم رضاهم عن الإدارة " المنظمة بشكل عام " .

14.3.1. التسبب الوظيفي : يعرف بأنه تخلي الموظف عن عمله وانصرافه عن القيام بأداء واجباته جزئياً أو كلياً وعدم بذل الجهود في العمل مما يؤدي إلى عدم انتظام العمل كأن يأتي الموظف من منزله متأخراً .

15.3.1. التحيز والمحاباة لجماعات أو أفراد دون وجه حق : كأن يقوم مسؤول ما بترقيه موظف و تنصيبه في مركز متقدم في الإدارة دون أن تتوفر لديه الكفاءات و المؤهلات المطلوبة لهذه الوظيفة

ارتفع عدد النقاط واقترب من المئة (100) دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد وندرته والعكس صحيح⁽¹⁸⁾.

2.2. مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد يغطي مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية⁽¹⁹⁾:

- الرشوة؛

- اختلاس المال العام؛

- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاسب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب؛

- عدم قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام؛

- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها أن تزيد من فرص ظهور الفساد؛

- التعيينات في الوظيفة العمومية لا تكون على أساس الكفاءة وإنما تكون على أساس المحاباة؛

- عدم الملاحقات القضائية والجنائية للمسؤولين الفاسدين؛

- عدم وجود قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين؛

- عدم توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد؛

- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة؛

- عدم قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

3.2. منهجية تقييم مؤشر مدركات الفساد: مؤشر مدركات الفساد يعتمد على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات دولية مستقلة وذات كفاءة عالية، حيث تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات التي تتلقاها لبناء أي مؤشر⁽²⁰⁾، وتتمثل في 13 مؤشر يمكن شرحها فيما يلي:

1.3.2. تقييم سياسات ومؤسسات الدول : (CPIA) يقوم بتقديم البيانات حول سياسات ومؤسسات الدول البنك الأفريقي للتنمية (AFDB)، وهو أحد أشكال تقييم السياسات والمؤسسات التابعة للدولة، ويعتبر أداة تشخيص تقوم بتقييم جودة الإطار المؤسسي للبلدان من حيث كفاءته في إطار تعزيز المساعدات الإنمائية وهو يقيس قدرة البلد على دعم النمو المستدام والحد من الفقر وفعالية استخدام المساعدات الإنمائية ويهدف التقييم إلى تحقيق الحد الأقصى من الاتساق والانسجام بين كل البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى مدى الامتثال لإعلاني

لا تؤدي إلى أهداف واضحة وهذه الأمور تشكل بيئة ملائمة للفساد؛

- التفاوت الاقتصادي الحاد، فعدم العدالة في توزيع الدخل القومي يعني وجود طبقتين في المجتمع، أحدهما الطبقة الغنية تشغل المناصب العليا في الدولة وتتمتع بالنفوذ والقوة وتحتكر الخدمات والوظائف مما يؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد.

3.4.1. العوامل الإدارية والقانونية: إن تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية والإجراءات البيروقراطية والإدارية المعقدة، وغموض اللوائح والإجراءات وضعف وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية، وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة يشجع الموظفين على ممارسة مظاهر الفساد الذي يحقق لهم بعض المنافع الخاصة⁽¹⁴⁾.

وهذه الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد تحدث خاصة في ظل عدم وجود قوانين رادعة للفساد وإن كانت موجودة وإنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من غرامات تفرض على مخالفتها، كما أن كثرة القوانين وتعددتها وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد، فضلا على أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية والاختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منظمة إلى أخرى والاستثناءات القانونية تعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة والتي قد تتعارض مع مصالح المواطنين، وهذه الأمور كلها تؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد⁽¹⁵⁾.

2. مؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام (CPI): "يعتبر مؤشر مدركات الفساد من أكثر المؤشرات استخداما على مستوى العالم تقوم بإصداره منظمة الشفافية الدولية، يعمل على تقييم وترتيب الدول، طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام"⁽¹⁶⁾، ولكي يصنف البلد ضمن منظمة الشفافية الدولية ينبغي أن يتوفر على ثلاثة مصادر بيانات على الأقل (ثلاثة مؤشرات فرعية على الأقل) لاستخدامها في حساب المعدل ومن ثم التصنيف⁽¹⁷⁾.

1.2. التعريف بمؤشر مدركات الفساد : هو مؤشر مركب يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المعنية بالفساد، حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويصنفها إلى مراتب، وذلك استناداً إلى درجة فساد القطاع العام بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الأعمال والحوكمة، بحيث يتراوح مؤشر مدركات الفساد بين صفر إلى 100 نقطة، وكلما

: المخاطر السياسية، الاقتصادية والقانونية والمالية والتشغيلية والأمنية ويوجه هذا المؤشر إلى حد كبير إلى تقييم المخاطر التشغيلية، ولكنه يستخدم أيضا في تقييم المخاطر التي سيواجهها الأفراد والشركات فيما يخص الرشوة وممارسات الفساد الأخرى من أجل الاضطلاع بأعمال تجارية، ويقوم بعرض وإعداد هذا التقرير مصلحة تقييم المخاطر العالمية التابعة لمنظمة البصيرة العالمية (Insight Global) في سنة 2017 شمل هذا المؤشر 204 دولة / إقليمًا في جميع أنحاء العالم⁽²⁶⁾.

7.3.2. الكتاب السنوي للتنافسية (CYB): يقوم بإعداده المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD)، ويقيس مؤشر تقرير التنافسية السنوي القدرة التنافسية للدول، حيث يفحص كيف يؤثر المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد على القدرة التنافسية للشركات ومن ثم يتم ترتيب الدول بناء على هذه البيانات وتستخدم الدراسة 333 معيار للحصول على صورة متعددة الأوجه للتنافسية في الدول؛ البلدان التي شملها المؤشر 63 دولة وإقليمًا في جميع أنحاء العالم في عام 2017⁽²⁷⁾.

8.3.2. مؤشر تحليل المخاطر السياسية والاقتصادية لبلدان آسيا: يقدم هذا المؤشر "الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية" (PERC)، حيث تولي إهتمام خاص بالمتغيرات الأساسية مثل الفساد الاجتماعي والسياسي، وحقوق الملكية الفكرية والمخاطر المرتبطة بها، ونوعية العمل، ونقاط القوة والضعف في أنظمة البلدان أو الأقاليم الآسيوية المعنية، تم فحص 15 دولة في آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة من خلال قيامها باستطلاع الرأي في هذه البلدان في 2017⁽²⁸⁾.

9.3.2. الدليل العالمي للمخاطر الدول (CRG): يقدم تقييمات شهرية حول المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية في البلدان أو الأقاليم، ويلعب هذا الدليل دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، ويقوم بعرض وتحليل البيانات وإعداد هذا المؤشر شركة خدمات المخاطر السياسية (PRS)؛ ولقد غطي هذا الدليل 140 بلدا أو إقليمًا في 2017 من بينها الجزائر⁽²⁹⁾.

10.3.2. تقييم الأداء السياسي والمؤسسي للبلدان (CPIA): يقيم جميع البلدان المؤهلة باستخدام 16 معيارا مجمعة في أربع فئات: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، السياسات الخاصة بالتكافل الاجتماعي وتعزيز المساواة، إدارة القطاع العام والمؤسسات الحكومية؛ وتركز المعايير على التوازن بين فهم العوامل اللازمة للنمو وتقليص الفقر من جهة، وتفادي التعقيد المفرط لعملية التقييم من جهة أخرى، ويقوم بعرض وتحليل البيانات وإعداد هذا التقييم البنك الدولي، وشمل هذا التقييم 95 دولة لسنة 2017؛ ولم تكن الجزائر معنية بهذا التقييم⁽³⁰⁾.

باريس وروما بشأن فاعلية المساعدات وتنسيقها ويشمل التقييم 54 دولة أفريقية؛ الجزائر غير معنية بهذا التقييم⁽²¹⁾.

2.3.2. مؤشرات الحوكمة المستدامة (SGI): يهتم بدراسة وتقييم الحوكمة وعمليات صنع القرار في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تقييم مدى الحاجة إلى الإصلاحات في هذه البلدان وقدرتها على تنفيذها؛ ويتم احتساب المؤشرات باستخدام بيانات كمية من المنظمات الدولية ثم يجري استكمال هذه البيانات بتقييمات نوعية من طرف مجموعة من الخبراء، حيث يقوم بعرض وتحليل البيانات وإعداد هذا المؤشر مؤسسة برتلسمان (BF)؛ ولقد شمل المؤشر في سنة 2017 حوالي 41 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²²⁾.

3.3.2. مؤشر التحول (TI): يقوم بعرض وتحليل البيانات مؤسسة برتلسمان (BF)، ويقدم هذا المؤشر إطارا لتبادل أفضل الممارسات بين المهتمين بالإصلاح؛ ينشر مؤشر التحولات تصنيفين، مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة، وذلك من خلال تقييم شامل ومعقد وتحسب النقاط بناءً على تقارير الدول المفصلة والتي تكون في شكل 52 سؤالاً موزعا على 17 معياراً، تتم عمليات التقييم من قبل خبيران لكل دولة؛ ويتكون تقييم الدولة من شقين تقرير وصفي لحالة التحول وأداء الإدارة في البلد (تقرير وطني) وتقرير كمي للتحول في الدولة وأداء الإدارة فيها (درجة أو تصنيف البلد) وشمل هذا المؤشر في سنة 2017 حوالي 129 دولة ومنظمة، من بينها الجزائر⁽²³⁾.

4.3.2. تصنيف المخاطر في البلدان (CRS): الغرض من تصنيف مخاطر البلدان تقديم تحليل مفصل ومحين للمخاطر المالية فيما يتعلق بمدى وجود إجراءات مساءلة تضبط عمليات تخصيص المال العام واستخدامه، ومدى وجود هيئات مستقلة تتولى مراقبة الحسابات المتعلقة بالتصرف في المال العام، حيث يقوم بعرض وتحليل البيانات وإعداد هذا المؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)؛ وشمل التقرير 131 بلدا في 2017 من بينها الجزائر⁽²⁴⁾.

5.3.2. تقارير عن الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية: يقيس التحول الديمقراطي للدول في وسط أوروبا فقط، حيث تركز التقارير على التقدم الديمقراطي والإخفاقات الديمقراطية، ويركز كل تقرير على المواضيع التالية: الحكم الديمقراطي على مستوى الدولة، العمليات الانتخابية؛ المجتمع المدني؛ استقلال الإعلام؛ الديمقراطية المحلية؛ استقلالية القضاء، ويقوم بإعداد هذا المؤشر بيت الحرية (Freedom House)؛ ولقد شمل المؤشر 29 بلدا أو إقليمًا في سنة 2017⁽²⁵⁾.

6.3.2. مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية (BCRI): يقدم مؤشر قياس المخاطر تحليلاً لسنة عوامل لبيئة المخاطر والمتمثلة في

بلدا وإقليما سنة 2018، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فساداً في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة، وقد أشار تقرير الفساد العالمي في 2018 إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد تحسنت على درجة تقل عن 50 نقطة، بمتوسط 43 درجة، وهذا ما يشير إلى ضخامة انتشار الفساد في القطاع العام حول العالم، وحسب تقارير المنظمة العالمية للشفافية وعلى المستوى الدولي شهدت عدة بلدان تحسناً ملحوظاً لدرجتها وفقاً لتقرير 2018، خلال السنوات الست الماضية ومنها: كوت ديفوار والسنغال والمملكة المتحدة، في حين تراجعت درجة عدة بلدان أخرى، من بينها سوريا واليمن وأستراليا.

ولقد حققت الدنمارك ونيوزيلندا أعلى الدرجات، حيث حصلتا على 88 و87 نقطة على التوالي ومن جهة أخرى حصلت الصومال وسوريا وجنوب السودان على أدنى الدرجات وهي 10 و13 و13 على التوالي، وعلى مستوى المناطق كان أفضل معدل لمنطقة أوروبا الغربية، حيث بلغ معدل درجاتها 66 نقطة، أما عن أسوأ المناطق تمثلت في كل من إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل: 32 نقطة، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بمعدل: 35 نقطة⁽³⁴⁾.

2.3. وضع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد 2018. أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لـ 2018، على أن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة فحسب التقرير الأخير للمنظمة، لا يزال الفساد منتشراً في الدول العربية على الرغم من إتخاذ عدد من الدول -الأردن ولبنان وتونس- خطوات متواضعة وإيجابية نحو محاربة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة، إلا أن غالبية الدول العربية لا تظهر أي تغيير كبير في مؤشر الفساد، حيث لا يزال الفساد قائماً في هذه البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة⁽³⁵⁾. في هذا السياق حصلت غالبية الدول العربية على تصنيف فاسد جدا ماعدا دولتين عربيتين هما الإمارات وقطر وذلك بسبب فاعلية الإدارة العامة في هذين الدولتين والقدرة الإحصائية ومستوى التنمية البشرية والنتائج المحلي والصحة والتعليم، كما أن سوريا واليمن تندرجان ضمن البلدان الخمسة الأدنى مرتبة في المؤشر على الصعيد العالمي وذلك بسبب العلاقة المباشرة بين الحرب والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وانتشار الفساد.

وبحسب تقرير 2018 لمنظمة الشفافية الدولية فإن الفساد السياسي يعتبر التحدي الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أنه بالرغم من جهود الحكومات في مكافحة الفساد إلا أن العديد من الحكومات العربية تتأثر سياستها وتحدد ميزانياتها ومصاريف أموالها بنفوذ شخصيات تعمل على مصالحها الشخصية على حساب المواطنين.

11.3.2. استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال (EOS): هو استطلاع سنوي صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) يهتم بالمسؤولين التنفيذيين في الشركات؛ تطور الاستطلاع على مر الزمن، بحيث أصبح يقدم تقارير ضرورية لمؤشر التنافسية العالمي ومؤشرات أخرى نشرها المنتدى، ويعمل بشكل وثيق مع شبكة تضم أكثر من 160 معهداً شريكاً يعملون على تدعيم التحقيق مع بلدانهم أو أقاليمهم، ويتم اختيار هذه المؤسسات لقدرتها على إجراء اتصالات مع قادة الأعمال الرئيسيين، فضلاً عن معرفتهم ببيئة الأعمال في بلدانهم والتزامهم للبحث على القدرة التنافسية التي أجراها المنتدى، في 2017 شمل الاستطلاع آراء مدراء تنفيذيين بالشركات لـ 133 دولة من بينها الجزائر⁽³¹⁾.

12.3.2. مؤشر سيادة القانون (RLI): يصدر هذا المؤشر عن مشروع العدالة العالمي (WJP)، وهو أداة مصممة من قبل مشروع العدالة العالمي لعرضه بطريقة مفصلة وشاملة؛ يبحث في "كيف أن البلدان والأقاليم تلتزم بممارسة مبدأ سيادة القانون"؛ يوفر هذا المؤشر معلومات مفصلة وبيانات أولية حول عدة جوانب لسيادة القانون، وبالتالي فإنه يسمح لمختلف أصحاب المصلحة بتقييم إلى أي مدى تحترم الدولة سيادة القانون في الممارسة العملية، وتحديد نقاط القوة والضعف في البلدان مقارنة مع البلدان ذات الوضع الاقتصادي المماثل؛ ولقد شمل المؤشر في 2017 حوالي 113 دولة، الجزائر لم تكن معنية بهذا المؤشر⁽³²⁾.

13.3.2. مؤشر مشاريع تنوع الديمقراطية (VDP): هو مقارنة جديدة لفهم وقياس الديمقراطية، يوفر بيانات متعددة الجوانب مقسمة بناءً على عدة معايير تعكس مدى تعقد مفهوم الديمقراطية كنظام للحكم، حيث يميز مشروع تنوع الديمقراطية بين سبعة مبادئ رفيعة المستوى للديمقراطية هي: الانتخابات، الليبرالية المشاركة، التداول على السلطة، المساواة، الأغلبية، التوافق، وهو عبارة عن تعاون بين أكثر من 3000 باحث في جميع أنحاء العالم؛ يشارك في استضافته قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ (Gothenburg) في السويد ومعهد كيلوج في جامعة نوتر دام (Notre Dame) بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وشمل مؤشر تنوع الديمقراطية (V-Dam) 177 دولة من ضمنها الجزائر في سنة 2017⁽³³⁾.

3. واقع الفساد على المستوى الدولي والوطني: من أجل دراسة وتقييم الفساد على المستوى الدولي والوطني سنعتمد على مؤشرات مدركات الفساد للمنظمة العالمية للشفافية، وأهم التقارير الدولية والإقليمية التي تعني بالفساد في القطاع العام.

1.3. واقع الفساد على المستوى الدولي: وفقاً لمدركات انتشار الفساد في القطاع العام، واستناداً إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال قام مؤشر مدركات الفساد بتصنيف 180

من المواطنين يقولون إن "غالبية" أو "جميع" الموظفين فيها فاسدين وما بين 35% و39% يقولون إن بعضهم فاسد، بينما تعتقد أقلية بسيطة أن هذه المجموعات خالية تماماً من الفساد من (7% إلى 9%)⁽³⁷⁾.

كما يعتقد العديد من المواطنين أيضاً أن حكوماتهم لا تقوم بالجهود الصحيحة لمحاربة الفساد وأن أداء حكوماتهم في محاربة الفساد سيئة جداً والجدول (02) يبين نظرة المواطنين لحكوماتهم في محاربة الفساد في مجموعة من الدول العربية.

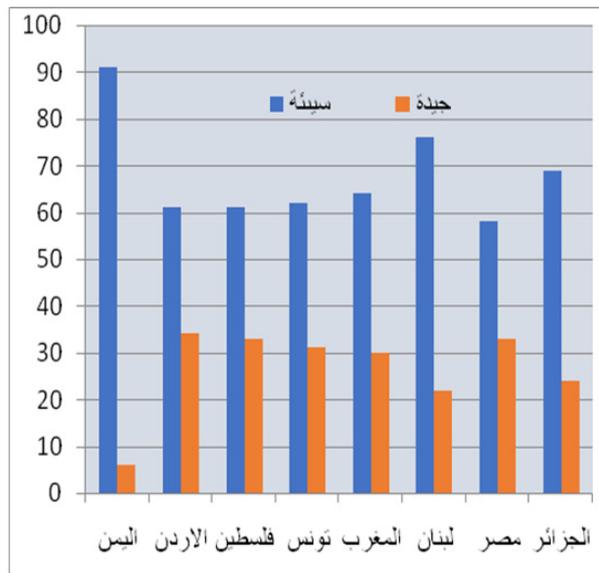
الجدول (02): نظرة المواطنين لحكوماتهم في محاربة الفساد.

الدولة	سيئة	جيدة
اليمن	91%	6%
الأردن	61%	34%
فلسطين	61%	33%
تونس	62%	31%
المغرب	64%	30%
لبنان	76%	22%
مصر	58%	33%
الجزائر	69%	24%

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كورالي برنغ منسقة الأبحاث في الأمانة العامة، 2016، متاح على: <https://www.transparency.org>. ص14

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن نظرة المواطنين لحكوماتهم في معظم الدول العربية سيئة جداً، حيث تجاوزت 50% وحققت اليمن أعلى نسل مغرب بـ 69% و 64% على التوالي وهذا ما يعكس مدى إستياء المواطنين تجاه حكوماتهم في محاربة الفساد والشكل رقم (1) يعطينا نظرة أكثر وضوحاً في هذا السياق.

الشكل (01): نظرة المواطنين لحكوماتهم في محاربة الفساد.



المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

والجدول (01) يوضح درجة الفساد في القطاع العام وترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لمجموع 180 بلدا وإقليما التي شملها التقييم في سنة 2018.

الجدول (01): ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد ودرجة الفساد لسنة 2018

الترتيب العربي	البلد	الدرجة 100.0	الترتيب الدولي
01	الإمارات	70	23
02	قطر	62	33
03	عمان	52	53
04	الأردن	49	58
05	السعودية	49	58
06	تونس	43	73
07	المغرب	43	73
08	الكويت	41	78
09	البحرين	36	99
10	الجزائر	35	105
11	مصر	35	105
12	جيبوتي	31	124
13	لبنان	28	138
14	موريطانيا	27	144
15	جزر القمر	27	144
16	العراق	18	168
17	ليبيا	17	170
18	السودان	16	172
19	اليمن	14	176
20	سوريا	13	178
21	الصومال	10	180
22	فلسطين	لم تقيم	/

Source : Transparency international, corruption perceptions index 2017 disponible sur : https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

من خلال قراءتنا للجدول (01) نلاحظ أن 19 من بين 21 دولة عربية تحصلت على أقل من 50 درجة في مؤشر إدراك الفساد لعام 2018، الشيء الذي يعكس ويجسد حجم تفشي الفساد في القطاع العام في هذه الدول، وهذا ما تؤكد نتائج دراسة مسحية قامت بها المنظمة حول الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سنة 2016، والتي كشفت أن حوالي 50 مليون شخص بالغ في المنطقة يضطرون لدفع رشاوى من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجونها، كما كشفت الدراسة أن غالبية المواطنين في المنطقة (61%) يرون أن الفساد قد ارتفع خلال السنة الماضية، بينما يعتقد 15% منهم بأن الفساد قد انخفض (إما إلى حد ما أو كثيراً)، فيما يعتقد 19% منهم بأنه بقي على حاله⁽³⁶⁾.

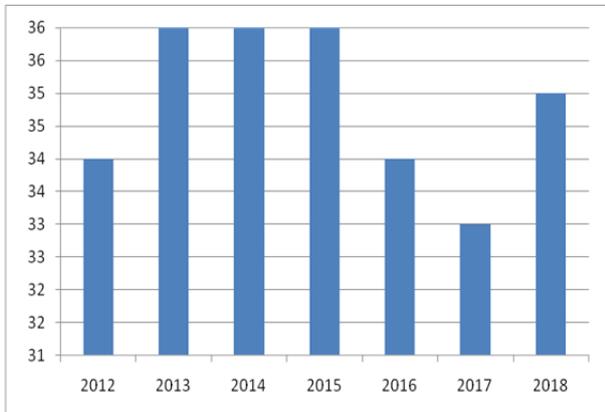
هذا ويعتقد الكثيرون أن نسبة الفساد لدى المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان عالية جداً، حيث أن حوالي (45%)

3- موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

41% يعتقدون أن البعض منهم فاسد، و 13 % فقط يعتقد أن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد⁽³⁹⁾.

أما فيما يتعلق بالرشوة التي تعتبر من أهم مظاهر الفساد، يشير التقرير أن حوالي شخص واحد من بين ثمانية أشخاص في الجزائر (حوالي 14%) من مستخدمي الخدمات العامة قاموا بدفع رشوى و بمقارنة هذه الإحصائيات مع بعض الدول العربية، تعتبر هذه النسبة أقل بكثير من بعض الدول، يشير التقرير أن الرشوة تعتبر أمر اعتيادي في المغرب ومصر حيث أن ما بين (48% و 50%) من المواطنين الذين حصلوا على الخدمات العامة قاموا بدفع رشوى⁽⁴⁰⁾. والشكل رقم (2) يوضح درجات الجزائر على مؤشرات الفساد 2012-2018.

الشكل (02): التمثيل البياني لدرجات الجزائر على مؤشرات الفساد 2018-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

4- تحليل مؤشرات مدركات الفساد الخاصة بالجزائر

يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة يعكس مدى إدراك المجتمع لمستوى الفساد في القطاع العام في شكل درجة نسبية لانتشار الفساد من منظور العاملين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون الدول المعنية، حيث استند تقرير سنة 2018 إلى 13 دراسة مسحية تقييمية للفساد من 12 مؤسسة مستقلة ومتخصصة في تحليل بيئة الأعمال والحوكمة، أما مؤشر مدركات الفساد الذي تقيم به الجزائر يستند إلى 06 مؤشرات فرعية تعكس تقييم الخبراء والمسؤولين التنفيذيين لعدد من مظاهر الفساد في القطاع العام، وهي على التوالي:

- تصنيف المخاطر للدول (CRS)، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الايكونوميست (EIU)؛
- مؤشر التحولات (TI) الصادر عن منظمة برتلسمان (BF)
- مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية لمنظمة غلوبال إنسايت (GI)؛

الجزائر كسائر دول العالم وعلى غرار الدول العربية في السنوات الأخيرة أصبحت تعاني من ظاهرة الفساد في القطاع العام بشكل يدعو للقلق، حيث صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم في سنة 2018، وما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر أحرزت تحسناً نحو محاربة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة في القطاع العام مقارنة بسنة 2017، حيث تقدمت بسبعة مراكز خلال سنة 2018 لتحتل في المرتبة 105 من بين 180 دولة وبرصيد 35 نقطة/ 100 وفقاً لتقرير «مؤشر مدركات الفساد 2018» الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية.

إلا أن مجموع الدرجات التي سجلتها الجزائر (35 درجة) هو أقل من معدل النقاط التي سجلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في المتوسط النقاط بـ 39 درجة، وأقل من متوسط النقاط العالمي الذي بلغ 43 نقطة وفقاً للتقرير ذاته⁽³⁸⁾. حيث أن الجزائر سجلت درجات منخفضة في ترتيب الفساد على مر السنوات الأخيرة.

والجدول (3) يوضح ترتيب الجزائر على مؤشرات الفساد في العالم خلال الست سنوات الأخيرة والدرجة المتحصل عليها من 100.

الجدول (03): ترتيب الجزائر على مؤشرات الفساد في العالم 2018-2012

السنوات	الدرجة 100.0	المرتبة دولياً	الدول المشمولة
2012	34	105	175
2013	36	94	168
2014	36	100	175
2015	36	88	167
2016	34	108	167
2017	33	112	180
2018	35	105	180

Source : Transparency international, corruption perceptions index ,disponible sur :[https:// www.transparency .org/ research/ cpi](https://www.transparency.org/research/cpi)

من خلال قراءتنا للجدول (03) نلاحظ أن الجزائر حصلت على أقل من 36 درجة في مؤشر إدراك الفساد خلال السنوات الستة الماضية، الأمر الذي يعكس ويجسد مدى تفشي الفساد في القطاع العام.

وهذا ما يؤكد تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالاعتماد على دراسة "شبكة المقياس الإفريقي" التي قامت بها على عينة من 1200 مواطن في الجزائر؛ يعتقد هؤلاء أن القطاع العام في الجزائر يعاني من فساد منتشر، حيث أن أكثر من 34 % يعتقدون أن غالبية أو جميع موظفي هذه المؤسسات فاسدون، بينما حوالي

الوطنية لمكافحة الفساد والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الحد من انتشار هذه الظاهرة بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد.

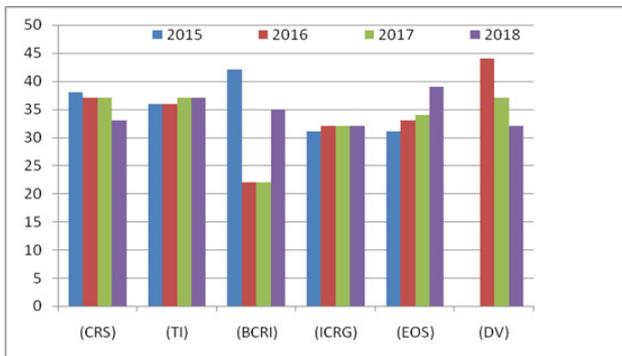
ويبرز هذا القول "تقرير حقوق الإنسان حول الجزائر لسنة 2016" الذي أشار إلى أن الحكومة لم تنفذ القانون المتعلق بالفساد بشكل فعال رغم أن القانون ينص على عقوبات جزائية بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات بسبب الفساد الرسمي، كما أشار التقرير أن وزارة العدل أحالت حوالي 987 موظفا حكوميا في شركات تديرها الدولة بارتكاب جرائم تتعلق بالفساد لكن عدم توجيه اتهامات إلى كبار المسؤولين الحكوميين دليل على إفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب⁽⁴²⁾.

وبالنسبة للهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري خلصت دراسة قام بها "حاحه عبد العالي" أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لم تقوم بدور ملموس في مكافحة الفساد والحد منه بسبب محدودية الدور الرقابي لها، وذلك لأن الهيئة يغلب على مهامها الطابع الاستشاري والتحسيبي، بالإضافة إلى تقييد سلطة الهيئة في تحريك الدعوى العمومية عند معاينة إحدى جرائم الفساد الإداري.

أما فيما يتعلق بالديوان المركزي لقمع الفساد خلصت نفس الدراسة أن المشرع لم يمنحه الشخصية المعنوية الأمر الذي يجعل الديوان مصلحة تابعة لوزارة المالية مثلها مثل المفتشية العامة للمالية وهو الأمر الذي يتناقض مع المهمة الموكلة له القيام بها وهي التصدي لأفعال الفساد وردعها وهي مهمة خطيرة تتطلب قدرا كافي من الاستقلالية للنهوض بها⁽⁴³⁾.

والشكل التالي يعطي لنا نظرة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالدرجات التي حصلت عليها الجزائر.

الشكل (03): الدرجات التي حصلت عليها الجزائر حسب كل مؤشر 2015-2018.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

لفهم هذه الأرقام في الجدول والشكل السابقين سنقوم بتحليل كل مؤشر على حدة للمعرفة المقياس الذي يعتمد عليه وطبيعة الأسئلة المتعلقة بنوع الفساد المستهدف ومدى وجود

الدليل العالمي لمخاطر الدول (ICRG) الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (PRS)؛

استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال (EOS) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)؛

مشروع أنماط الديمقراطية (Dem-V) الصادر عن جامعة غوتنبرغ (Gothenburg)، ومعهد أنماط الديمقراطية (V-Dem) وجامعة نوتر دام (Notre Dame)؛

وتتعلق الأسئلة في كل مؤشر إما بنوع محدد من الفساد أو بفعالية آليات منع الفساد، مع العلم أن كل مؤشر لديه مقياس خاص به، على ألا يقل المقياس المتعلق بالمستويات المدركة للفساد عن 4 نقاط على الأقل، ليتم بعدها تكييفه مع مقياس مؤشر مدركات الفساد الذي يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل درجة 0 أعلى مستوى من مدركات الفساد وتعادل درجة 100 المستوى الأدنى لمدركات الفساد، وتتواصل منظمة الشفافية الدولية مع كل مؤسسة تصدر عنها هذه المؤشرات، وبما أن بعض المصادر غير منشورة للعلن، فإن المنظمة تطلب أيضا إذا بنشر الدرجات التي وقع تكييف مقياسها إلى جانب درجة المؤشر⁽⁴¹⁾. والجدول رقم (04) يبين لنا المؤشرات والدرجات التي حصلت عليها الجزائر حسب كل مؤشر من المؤشرات الستة ما بين (2015-2018).

الجدول (04): المؤشرات والدرجات التي حصلت عليها حسب كل مؤشر 2015-2017.

المؤشر	2015	2016	2017	2018
(CRS)	38	37	37	33
(TI)	36	37	36	37
(BCRI)	42	22	22	35
(ICRG)	31	32	32	32
(EOS)	31	33	33	39
(DV)	/	44	44	32
الدرجة المرجحة	36	34	34	35

Source : Transparency international, corruption perceptions index ,disponible sur :<https://www.transparency.org/research/cpi>

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة الشفافية العالمية المبينة في الجدول (04) تحصلت الجزائر على 35 نقطة من أصل مئة نقطة في سنة 2018، وهذه الدرجة هي مرجحة للمؤشرات الفساد الستة التي قيمت بها الجزائر على مؤشر مدركات الفساد

حيث تعكس مدى اتساع رقعة الفساد وغياب ثقافة الشفافية والنزاهة وقيم المساءلة والمحاسبة والرقابة المالية في مؤسسات وهيئات القطاع العام من وجهة نظر عينة الدراسة المسحية التي تختارها المنظمة كما تجسد هذه الدرجة حسب المنظمة مستويات الفساد في القطاع العام، ومدى إخفاق الإستراتيجية

4.4. الدليل العالمي لمخاطر الدول (PRS) هذا المؤشر يهتم بتقييم الفساد في المنظومة السياسية، حيث أن أكثر أشكال الفساد التي يواجهها رجال الأعمال بشكل مباشر هي الفساد المالي في شكل المطالبة لمبالغ معينة ورشاوي في معاملات تقديم رخص الاستيراد والتصدير أو مراقبة صرف الاعتمادات المالية، أو التقييم الضريبي أو الحماية الأمنية أو منح القروض؛ ويقاس هذا الدليل في الغالب الفساد الحقيقي أو المحتمل الذي يظهر في شكل محسوبية أو محاباة أو تسهيل الحصول على وظيفة أو تبادل الخدمات أو التمويل السري للأحزاب أو العلاقات المشبوهة بين عالم السياسة والأعمال ليتم إعطاء درجات للفساد على مقياس من 0 (أعلى درجة من المخاطر المحتملة) إلى 6 (أدنى المخاطر المحتملة).

5.4. استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال (WEF): لمعرفة طبيعة الفساد في قطاع الأعمال طرحت مجموعة من الأسئلة على المشاركين في استطلاع الرأي: (على مقياس يتراوح من 1 - الانتشار الواسع لممارسة الفساد - 7 - الغياب التام للممارسة الفساد) وكان من بينها:

- مدى إنتشار ممارسة الشركات لدفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشاوي في التعامل مع الأطراف التي تمثل المؤسسات العامة فيما يتعلق بالصادرات والواردات، منح العقود والتراخيص العمومية، دفع الضرائب السنوية... الخ؛

- مدى انتشار ممارسات اختلاس المال العام في صفوف الشركات والأفراد والمجموعات بسبب انتشار الفساد.

6.4. معهد أنماط الديمقراطية (Dem.V): يهتم بقياس مدى انتشار الفساد السياسي من خلال معدل مؤشر الفساد في القطاع العام، مؤشر الفساد في السلطة التنفيذية، مؤشر الفساد في السلطة التشريعية، مؤشر الفساد في السلطة القضائية، على مقياس يتراوح من أدنى درجة وهي 0 إلى 1 أعلى درجة.

وما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد أن هذا المؤشر لا يعكس الصورة الكاملة للفساد في البلدان، إذ أن نطاق مؤشر مدركات الفساد محدود، حيث يعكس مدركات انتشار الفساد في القطاع العام حسب آراء المشتغلين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون البلدان المعنية فقط، إذ أنه ليس حكماً باتاً على مستويات الفساد لبلدان أو مجتمعات بأكملها أو لسياساتها أو نشاط القطاع الخاص فيها⁽⁴⁵⁾.

لذا يمكن القول أن التصنيف الذي حصلت عليه الجزائر في مؤشر مدركات الفساد هو متوسط لمجموع المؤشرات الفرعية التي تهتم بتقييم مختلف جوانب الفساد ومظاهره في القطاع العام؛ من خلال طرح سؤال أو عدد من الأسئلة على عينته الدراسة في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون البلدان المعنية فيها لمعرفة آرائهم حول مظاهر الفساد في القطاع العام، وعليه من أجل رفع درجة الجزائر على مؤشر مدركات الفساد لا بد من تحسين درجات الجزائر في المؤشرات الفرعية، وذلك من

فاعلية الإجراءات لمنع الفساد في كل بلد حسب كل مؤشر، كما يلي:

1.4. تصنيف المخاطر للدول، (CRS): تتراوح نقاط المؤشر من 0 (مظاهر الفساد قليلة جداً) و 4 (مظاهر الفساد كبيرة جداً) حيث يقاس مؤشر تصنيف المخاطر للدول، مظاهر الفساد في القطاع العام من خلال دراسة وتحليل المؤشرات التالية:

- مدى وجود إجراءات مساءلة وخطوات واضحة تضبط عملية تخصيص الأموال العامة واستخدامها؛

- مدى تصرف الموظفون العموميون في المال العام لتحقيق أغراض شخصية أو حزبية؛

- مدى وجود أموال معينة لا تخضع للمساءلة؛

- مدى سوء التصرف في استخدام الموارد العامة؛

- مدى وجود هيئة مستقلة تقوم بالرقابة على تسيير الأموال العامة؛

- مدى وجود سلطة قضائية مستقلة يخول لها محاكمة أعضاء الحكومة أو المسؤولين عن إساءة استخدام الموارد العامة؛

- مدى وجود تقليد بدفع رشاوي للحصول على العقود وتحقيق المنافع الخاصة.

2.4. مؤشر التحولات (TI): يقاس مؤشر التحولات، مظاهر الفساد في القطاع العام من خلال إعطاء درجات الفساد على مقياس 1 (درجة أعلى الفساد) و 10 (درجة أدنى الفساد) وتقييم

مظاهر الفساد في القطاع العام في كل بلد من خلال مؤشرين أساسيين هما:

- مدى تعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو للعقاب؛

- مدى نجاح الحكومة في السيطرة على الفساد؛

ويشمل هذا المؤشر 129 دولة، من بينها الجزائر، فقد تحصلت على 4.98 من 10 حيث تتراوح النقاط من 1 (أعلى درجة فساد) و 10 (أدنى درجات فساد)، وهذا حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد 2018⁽⁴⁴⁾.

3.4. مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية لمنظمة البصيرة العالمية (GI): يتم تقييم المخاطر والأوضاع الاقتصادية من خلال مقياس يتراوح من 1 (الأقل فساداً) إلى 5 (الحد الأقصى الفساد)، حيث يتم تقييم عدد من مظاهر الفساد في هذا في القطاع العام أهمها: إمكانية تعرض الأفراد أو الشركات لخطر الرشاوي أو ممارسات فاسدة أخرى لاستكمال المعاملات التجارية، على غرار الحصول على عقود هامة والسماح بتوريد أو تصدير منتج معين في المعاملات اليومية والذي من شأنه التسبب في تهديد قدرة الشركة على العمل في بلد ما، أو يعرضها لعقوبات قانونية أو تنظيمية أو تشويه سمعتها.

قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته جاء لتجسيد الاتفاقيات السابقة الذكر، ولم ينفذ بشكل فعال في مكافحة الفساد، وهو ما يعكسه الواقع الذي تعيشه الجزائر وتؤكد التقارير الدولية.

2.5. التوصيات: من خلال النتائج السابقة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة تطبيق معايير الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بكل ما يتضمنه هذا المصطلح من قيم كالشفافية والرقابة والمساءلة.

- ضرورة حوكمة المؤسسات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد، من خلال إضفاء الشفافية عليها ونشر المعلومات، فالتعميم وإخفاء المعلومات والإحصائيات يعدُّ من أساليب الفساد.

- تعزيز القوانين التي تركز على الوصول إلى المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة مع تقليل فرص الفساد.

- تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات في حقل محاربة الفساد، والقيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك برامج لتوعية المجتمع بمكافحة الفساد وأسبابه وما يمثله من خطر على مصالحه.

- ضرورة التعاون الدولي بما يتفق والنظم القانونية والإدارية من أجل تعزيز فاعلية تدابير إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وتبادل الخبراء والمعلومات عن وسائل وأساليب الفساد والكشف المبكر عن جرائم الفساد.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

6. المراجع

- 1- وليد إبراهيم الدوسقي، 2012، مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية، القاهرة، الشركة المتحدة للتسويق والتوريد، ص 8.
- 2- حمدان علي خميس، 2004، خفايا الفساد، مركز عبادي للطباعة والنشر، صنعاء، ص 22.
- 3- بوزيد سايح، 2012، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، ص 56.
- 4- Transparency international. 2018. what Is corruption . available online: <https://www.transparency.org/what-is-corruption/#define>. (05 juillet 2018)
- 5- حاحمة عبد الغاني، 2013، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، القانون العام، جامعة بسكرة الجزائر، ص 22.
- 6- عادل عبد اللطيف، 2004، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، ص 95.
- 7- حاحمة عبد الغاني، مرجع سابق، ص 26.
- 8- Transparency international. what Is corruption . op.citp :01.
- 9- موسى بودهان، 2009، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر. الجزائر، صص 26-29.

خلال إضفاء الشفافية والنزاهة على كل المظاهر التي تعنى بها المؤشرات في قياس الفساد وكذلك التواصل والتعاون مع منظمة الشفافية الدولية في كيفية اختيار عينة الدراسة المسحية ومدى تمثيلها لجميع المواطنين.

5. خاتمة

يعتبر الفساد من المواضيع المعقدة والمتشعبة، تتطلب مكافحته إرادة سياسية جادة وحقيقية للتغيير والإصلاح، واتخاذ إجراءات طويلة الأجل لحوكمة المؤسسات العمومية وجعلها خاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في فضح ومكافحة الفساد، حيث أنه بدون إصلاح جاد، سيستمر الفساد في الازدهار؛ من خلال البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

1.5. النتائج: من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

- الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كل البلدان، حتى أكثرها شفافية وديمقراطية، لكن بشكل متفاوت، حيث نلمسه في العديد من الدول المتطورة كظاهرة جزئية ومحدودة، أما في الدول النامية فهو ظاهرة متجذرة في كل القطاعات.

- ممارسات الفساد ودرجته تتباين من مجتمع لآخر، تبعاً لمجموعة من العوامل المتداخلة والمختلفة، تقع في مقدمتها الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

- عملية مكافحة الفساد تتطلب تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى إرادة سياسية جادة تعمل على استحداث مؤسسات عامة قوية وآليات للمحاسبة والمساءلة، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في محاربة الفساد.

- أما على المستوى الوطني رغم الجهود التي تبنتها الحكومة في مكافحة الفساد بإنشاء عدة هيئات وطنية متخصصة واستحداث عدة نصوص تشريعية وتنظيمية للحد من هذه الظاهرة، مازالت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد، وهذا يقودنا إلى جملة من النتائج وهي:

- أن غالبية الدور الذي تقوم به الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هو ذو طابع استشاري تحسيبي، حيث أنها لم تقم بدور ملموس في مكافحة الفساد والحد منه بسبب محدودية الدور الرقابي الذي تقوم به، وبسبب تقييد سلطة الهيئات في تحريك الدعوى العمومية عند معاينة إحدى جرائم الفساد الإداري أما بالنسبة للديوان المركزي لمكافحة الفساد نجد أن عدم إعطائه قدر كافي من الاستقلالية يقوض الدور الذي يقوم به في مكافحة الفساد؛ وعليه يمكن القول أن إنشاء هذين الهيئتين كان كنتيجة حتمية لمصادقة الجزائر على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، والتي تنص وتؤكد على إنشاء مؤسسات تعنى بمحاربة الفساد والوقاية منه.

- أن القوانين المستحدثة في إطار مكافحة الفساد على غرار

- 10- محمد خالد المهايبي، 2008، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، الملتقى العربي الثالث، المملكة المغربية، ص: 142.
- 11- محمد زهير فخري المصري، 2010، الفساد في السلطة الفلسطينية واثار محاربه في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006)، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، ص: 23، بتصرف.
- 12- محمد خالد المهايبي، 2008، مقال بعنوان " الفساد الإداري والمالي، مظاهره و أسبابه و مدخل الرقابة الحكومية لمكافحة"، مجلة الرماح، الأردن، العدد 04، ص 21.
- 13- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، 2008، الفساد الإداري والمالي في القطاع المصري الجزائري وأساليب مكافحته، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصري الجزائري، 12/11/2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 4.
- 14- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 15- الشطي إسماعيل وآخرون، 2004، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 40 - 42 بتصرف.
- 16- Transparency international. 2015. corruption perceptions index 2015.full source description . available online: <http://www.transparency.org/cpi2015>. (15 juillet 2018) p .01modifiée.
- 17- منظمة الشفافية الدولية، 2017، مؤشر مدركات الفساد الأسئلة المتكررة، متاح على: <https://www.Transparency.org>، ص: 4.
- 18- Transparency international. 2015. corruption perceptions index 2015.op.cit p .01.modifié.
- 19- منظمة الشفافية الدولية، 2017، مؤشر مدركات الفساد 2017، الأسئلة المتكررة، مرجع سابق: ص 2.
- 20- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2014، تقرير تعريفي عن مؤشرات مدركات الفساد لعام 2014، السعودية، ص: 04.
- 21- banque africaine de développement (BAD). Évaluation des Politiques et des Institutions des Pays disponible sur : <https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia-methodology-fr.pdf> pp:2-3.
- 22- Transparency international 2017 . Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description . available online: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017 . (25 juillet 2018) P:2.
- 23- Ibid.P :3.
- 24- Ibid.P :05.
- 25- Ibid.P :06.
- 26- Ibid.P :07.
- 27- Ibid.P :09.
- 28- Ibid.P :10.
- 29- Ibid.P :11.
- 30- Ibid.P :12.
- 31- Ibid.P :13.
- 32- Ibid.P :14.
- 33- Ibid.P :16.
- 34- Transparency international corruption perceptions index 2017 shows high corruption burden in more than two-thirds of countries . available online : https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release p .02.
- 35- Transparency international rampant corruption in arab states . available online : https://www.Transparency.org/news/feature/rampant_corruption_in_arab_states.
- 36- منظمة الشفافية الدولية، 2016، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كورالي برنغ منسقة الأبحاث المسوحات الدولية، متاح على <https://www.transparency.org> (15/2/2018) ص ص: 3 - 8 بتصرف.
- 37- منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص: 11.
- 38- Transparency international. 2017. available online: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#research.
- 39- منظمة الشفافية الدولية، 2016، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كورالي برنغ منسقة الأبحاث المسوحات الدولية، متاح على <https://www.transparency.org>، ص: 13.
- 40- منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص: 17.
- 41- منظمة الشفافية الدولية، 2017، مؤشر مدركات الفساد، مذكرة فنية حول المنهجية، متاح على https://www.Transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017.
- 42- مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقرير حقوق الإنسان حول الجزائر لسنة 2016، ملخص تنفيذي، تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لسنة 2016، كتابة الدولة الأمريكية، ، متاح على : https://dz.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/236/2017/04/ALGERIA_2016_HUMAN_RIGHTS_REPORT_ARABIC_VERSION-.pdf
- 43- حاحمة عبد العالي، 2013، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 567-568.
- 44- Bertelsmann Stiftung. 2018. BTI Country Report Algeria. available online: http://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2018/pdf/BTI_2018_Algeria.pdf . (05 juillet 2018) p01.
- 45- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2017 الأسئلة المتكررة، مرجع سابق، ص ص: 1-4 بتصرف.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفان ضويفي حمزة، بوكريدي عبد القادر، (2020)، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات. ص ص: 46-58